

الاستفتاء على دستور الجزائر يختبر شعبية الرئيس وفاعلية المعارضة

قائد الجيش ألد خصوم بعض المحتجين بازمة قلبية. وسمح ذلك لتبوء بتقديم إدارته كفريق إصلاحى جديد، رغم أن بعض المحتجين رفضوها، كما سمح له بطرح الاستفتاء باعتباره المرحلة التالية في عملية الإصلاح. وازداد القلق الذي يشع به ناشطو الحراك يوم الثلاثاء الماضي عندما أكدت محكمة استئناف سجن الصحافي خالد درارني وإن خففت حكم السجن من ثلاث سنوات إلى سنتين بسبب دوره في الاحتجاجات. ويمتدح الدستور الجديد الذي اقترحه تبون البرلمان المزيد من السلطات للتدقيق في أعمال الحكومة، ويمنع الرئيس من تولي الرئاسة لأكثر من فترتين. وقال رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزیز جراد "لقد اخترنا الرمز الفاتح من نوفمبر لإجراء الاستفتاء حول هذا الدستور الذي يعتبر مناسبة أخرى للشعب بكل أطيافه وتوجهاته ورسم معلم جديد لبناء مستقبلنا؛ دولة ديمقراطية وعصرية قوامها التداول على السلطة".

كل شيء يشير إلى أن استفتاء نوفمبر سيشابه كثيرا مع التصويت الذي أجري في ديسمبر عندما انتخب تبون

وقد تم إقرار الدستور في تصويت برلماني رغم بعض المعارضة. واختار الإسلاميون الخندق في الجبهة المعارضة للدستور الجديد، بعد انسحاب نوابهم من جلسة التصويت التي جرت بالفترة الأولى للبرلمان مؤخرا، في خطوة تتركس تذبذب مواقفهم السياسية تجاه مسارات السلطة، ليقبوا بذلك أوفياء لتقاليد القفز بين مربعات المشهد، فقبلا قاطعوا الدستور لا يستبعد أن يدخلوا الانتخابات المبكرة المنتظرة التي سيؤمّنهم نفس الدستور.

وقال لخضر بن خلاف، أحد كبار أعضاء حزب جبهة العدالة والتنمية الإسلامي، "نحن كنواب جبهة العدالة والتنمية رأينا باننا لسنا معنيين بالتصويت على هذه الوثيقة لأنها لا تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري وكذلك الطريقة التي مُرّت بها ليست الطريقة التي تُمّر بها سائر القوانين من قبل".

ويعتبر كثيرون ممن خرجوا للمشاركة في الاحتجاجات أن الدستور ليس هو محل الخلاف على أي حال إذ أن المهم بالنسبة إليهم ليس القوانين وأسلوب صياغتها وإنما تكمن المشكلة في من يطبقها والأسلوب الذي يطبقها به. وقال جزائري يدعى إبراهيم "لقد اطلعت على الدستور الجديد وهو يحتوي على نقاط تم تغييرها وهي إيجابية، وهناك نقاط من دستور النظام السابق لم تغير والتي نتمنى أن تمر على المناقشة في البرلمان قبل المصادقة عليها، لأنه حسب ما يقال سيتم الدستور على البرلمان للتصويت عليه فقط لا للمناقشة، ونحن نتمنى أن يناقش في البرلمان ليتم تغيير بعض النقاط".

وقال آخر يدعى محمد "لا أعرف أي شيء حول هذا الدستور. لم يشرحوا لنا أي شيء". وقال ثالث يدعى عبدالكريم، قبل مصادقة البرلمان على الدستور، "إذا تمت المصادقة على الدستور التوافقي فسوف نصادق عليه نحن أيضا دون أي مشكلة".

ويعتبر كثيرون ممن خرجوا للمشاركة في الاحتجاجات أن الدستور ليس هو محل الخلاف على أي حال إذ أن المهم بالنسبة إليهم ليس القوانين وأسلوب صياغتها وإنما تكمن المشكلة في من يطبقها والأسلوب الذي يطبقها به. وقال جزائري يدعى إبراهيم "لقد اطلعت على الدستور الجديد وهو يحتوي على نقاط تم تغييرها وهي إيجابية، وهناك نقاط من دستور النظام السابق لم تغير والتي نتمنى أن تمر على المناقشة في البرلمان قبل المصادقة عليها، لأنه حسب ما يقال سيتم الدستور على البرلمان للتصويت عليه فقط لا للمناقشة، ونحن نتمنى أن يناقش في البرلمان ليتم تغيير بعض النقاط".

وقال ثالث يدعى عبدالكريم، قبل مصادقة البرلمان على الدستور، "إذا تمت المصادقة على الدستور التوافقي فسوف نصادق عليه نحن أيضا دون أي مشكلة".

وقال ثالث يدعى عبدالكريم، قبل مصادقة البرلمان على الدستور، "إذا تمت المصادقة على الدستور التوافقي فسوف نصادق عليه نحن أيضا دون أي مشكلة".

الدستور الجديد يقسم الجزائريين

الجزائر - يمثل التصويت على دستور جديد في الجزائر خلال شهر نوفمبر المقبل نقطة تحول في بلد هزته احتجاجات واضطرابات سياسية ضخمة ويكافح الآن لتجاوز تلك المرحلة المضطربة.

وبالنسبة إلى الرئيس عبدالمجيد تبون سيمثل إقرار الدستور بداية جديدة تلقى الترحيب بعد أن أطاحت المظاهرات الشعبية في العام الماضي بسلفه وعدد كبير من كبار المسؤولين. أما بالنسبة إلى الحركة المعارضة المسماة بـ"الحراك" فسوف يُظهر الاستفتاء على الدستور في الأول من نوفمبر حجم النفوذ الذي لا تزال تتمتع به الحركة بعد أن أنهت احتجاجاتها حكم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة الذي استمر 20 عاما وإن فشلت في تحقيق طموحاتها في تغيير أكبر.

وتراهن السلطة على نسج مدني لدعم مشروع الدستور، من خلال توظيف المجتمع المدني الذي أولته السلطة أهمية معتبرة، وخصصت له مستشارا خاصا في رئاسة الجمهورية أوكلت إليه مهمة حشد الجمعيات والمنظمات والتقاطات للموعد المذكور، في خطوة تمهد لبداية الارتباط معها بعدما صارت محل استياء الشارع وعينا على السلطة نفسها. في المقابل يروج البعض خبر التصويت بلا للدستور بسبب تضمينه بند ترسيم اللغة الأمازيغية، وهؤلاء ممن بات يعرف بـ"التيار النوفمبري الباديبي" المتعصب للثوابت القومية والذي تغذى من خطاب سابق للسلطة أثناء تصد قيادة الجيش السابقة للشهيد السياسي.

ولم تغب مخاوف السلطة من بوادر عودة الاحتجاجات إلى الشوارع، ويتم الرهان على عامل الوقت من أجل الوصول إلى موعد الاستفتاء على الدستور دون غضب شعبي، وهو ما يقابله حث للخطى في المعسكر الأخر بغية العودة إلى الاحتجاج للتأكيد على رفض أجنحة السلطة والتمسك بالمطالب الأساسية. ويشير كل شيء إلى أن الاستفتاء في نوفمبر سيشابه كثيرا مع التصويت الذي أجري في ديسمبر الماضي عندما انتخب تبون.

وفي انتخابات ديسمبر حصل تبون على أغلبية وإن كانت نسبة الإقبال قد بلغت 40 في المئة فقط حسب الأرقام الرسمية. وحتى قبل توقف الاحتجاجات بسبب الجائحة قال شهود شاركوا فيها إن أعداد المشاركين بدأت تتراجع.

وترى شخصيات نافذة في الحركة المعارضة، مثل إسلام بن عطية، أن الدستور لن يحقق شيئا يذكر من مطالبها وتعتبر الاستفتاء وسيلة لتحييد الحركة. وقال بن عطية لتلفزيون رويترز "ما نعيشه اليوم هو حالة انسداد والدليل هو غياب التوافق حول أسمى وثيقة وهي وثيقة الدستور الذي سيُعرض للاستفتاء دون أي حوار حقيقي، بل هي وثيقة لم تخضع لشروط التوافق الحقيقي".

وأضاف "أظن أننا سنشهد نفس المشهد الذي عشناه يوم 12-12 (2019)، ستكون هناك حالة من الانقسام في الشارع، هناك جزء سيتشجع للذهاب إلى المشاركة وهناك من سيقاطع، لكن ستغيب مرة أخرى مرحلة من مراحل التوافق، كنا نتمنى أن تكون هذه المرحلة القادمة في أول نوفمبر جامعة لكل الجزائريين من أجل أن نذهب في طريق الدخول إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، لكن للأسف ما زلنا نراوح مكاننا عبر وثيقة لا تحظى بحد أدنى من التوافق".

وكانت المحاكم قد أصدرت أحكاما بسجن عدد من كبار المسؤولين بتهم فساد عقب الإطاحة ببوتفليقة، وتوفي أطرافها.

وسبق أن أظهر فيديو، لقي وراجا اليومين الماضيين، اعتقال العشرات من العمال على يد ميليشيات بعد دخولها ترهونة، وكشفت الصور المتداولة عن إهانتهم، وإجراهم على ترديد الفاظ نابية ضد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، والمشير خليفة حفتر، مقابل الإشادة بدور المتطرفين.

وفي يونيو الماضي، تمكنت السلطات المصرية من إعادة 23 عاملا تم احتجازهم في ليبيا، عقب تداول مقطع مصور لإهانتهم على يد مجموعة من الليبيين.

أوجه التشابه والاختلاف بين حكومة المشيشي الفتية وحكومة الفخفاخ

الحكومة التونسية تصطدم بملفات حارقة ومشاحنات سياسية



عبء ثقيل

وأضاف في تصريح لـ"العرب" حكومة المشيشي جاءت في ظرف تعطلت الإدارة والصناديق الاجتماعية وتعطل العجلة الاقتصادية والتحديات التي تنتظرها من الحجم الثقيل.. وأشار الجودي إلى وجود حزمة من الإجراءات العاجلة وأهمها اللجان الدستورية وقانون المالية، فضلا عن توفير الأمن للمستثمرين وضرورة القيام بإصلاح جبايئ ومنظومة الدعم، بالإضافة إلى بث رسالة ثقة مع المواطن وتفعيل كل هذه الإجراءات.

وأكد الجودي "على وجود فوارق بين حكومتي الفخفاخ والمشيشي" معتبرا أن "حكومة الفخفاخ كان لها إمكانيات للإصلاح بطريقة أسرع وكان يمتلك حزما سياسيا لكنه لم يحسن استغلاله لتأتي شبهة تضارب المصالح. في المقابل لحكومة المشيشي مستقلة عن الأحزاب وجاءت بعد تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الهش والمتدهور".

وربط باسل الترجمان في معرض حديثه مسألة نجاح حكومة المشيشي بـ"ضرورة محاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. لا يمكن أن يكون هناك إصلاح اقتصادي دون وجود مواجهة حقيقية وصادقة مع الفساد". واعتبر أن الإصلاحات التي دعا إلى اتباعها حزب التكتل قام بها الفخفاخ وكانت إصلاحات في الشكل وليست في العمق لأنها لم تنبني على التصدي للفساد وتفكيك رموزه".

زيارة الوفد الليبي إلى القاهرة تثمر تحرير عدد من المختطفين المصريين

وتوحيد البرلمان ووقف تشنته، كجسم دستوري وحيد في البلاد". وتشكل الجبهة الغربية الواقعة بين مصر وليبيا خطرا أمنيا كبيرا بالنسبة للقاهرة، فهي منفذ دخول العناصر الإرهابية والمعدات العسكرية التي يتزودون بها.

على جميع الأطراف الليبية، بشرط الالتزام بتحييد الميليشيات المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا إلى طرابلس دعما لحكومة الوفاق. وكان وفد ليبي زار القاهرة في العاشر من سبتمبر الجاري وأجرى محادثات مع مسؤولين رفيعي المستوى لبحث تطورات الأزمة الليبية، وتسهيل عملية إنهاء الانقسام بين أعضاء البرلمان في كل من طبرق وطرابلس، وإنجاح العملية السياسية بالموازاة مع حوار بوزنيقة.

وسبق أن كشفت المصادر المصرية لـ"العرب"، أن "أعضاء الوفد يمثلون عدة مناطق من الغرب الليبي، وتمت دعوتهم بهذه الصفة، ولا يعبرون عن الجهات السياسية التي ينتمون إليها، والهدف من ذلك التأكيد على أن القاهرة منفتحة على الجميع، في الشرق والغرب والجنوب، وهذه من الثوابت التي تحكم مقارباتها في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها".

ولفت إلى أن "التحركات المصرية تبذل جهودا كبيرة لتوحيد المؤسسة العسكرية وللحد من انتشار المرتزقة الذين بعث بهم تركيا إلى ليبيا، وتوفير منظومة أمنية قوية قادرة على إنهاء احتكار الميليشيات للأمن في طرابلس،

ويبدو أن حكومة المشيشي والتي ولدت بعد مخاض سياسي عسير، ليست أوفر حظا من سابقتها من حيث الظروف التي وضعت فيها والوضعية التي ستستغل فيها، وتصطدم برهانات وتحديات لم يفلح الفخفاخ وفريقه الحكومي في حلها (رغم محدودية التجربة الحكومية) وفي مقدمتها الملفات الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

ويرى مراقبون أنه من الضروري توفير مناخ سياسي ملائم بين مختلف الأطراف حتى يتسنى للحكومة القيام بمهمتها "الصعبة"، ويساعدها في خلق استقرار ظل غياب مرافق لكل الحكومات المتعاقبة.

وأكد المحلل السياسي باسل الترجمان "أن حكومة المشيشي لا تحتاج لسند سياسي لأنها حكومة لاجزبية جاءت بعد 10 سنوات من الخراب التي تسببت فيها الحكومات الحزبية". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، من يريد عرقلة حكومة المشيشي سيشتمل العواقب فيما بعد لأن الاشتباك القادم لن يكون مع الحكومة بل سيكون بين الأحزاب والشعب التونسي".

وفي استعراض الفوارق بين الحكومتين (الفخفاخ والمشيشي) قال المحلل السياسي "قبل المصادقة على حكومة الفخفاخ ورد على لسان القيادي بالنهضة نورالدين البحري وجود ملفات ضد الرجل، وعندما اصطدمت حركة النهضة مع شركائها (التيار الديمقراطي

جاءت حكومة هشام المشيشي الفتية في ظروف شبه مماثلة لحكومة إلياس الفخفاخ السابقة والتي تعهدت بإجراء إصلاحات عميقة، لكنها لم تمكث طويلا في سدة الحكم، ما يزيد في صعوبة مهمة حكومة المشيشي التي وضعت على كاهلها كل التراكمات السابقة.

خالد هدوي

تونس - تدفع حساسية المرحلة التي تعيشها تونس إلى التساؤل فيما كانت حكومة هشام المشيشي ستواصل انتعاج نفس الإصلاحات التي بدأتها حكومة إلياس الفخفاخ، أم أنها ستترسم لنفسها خططا استراتيجية أخرى في مواجهة الصعوبات التي تعترضها.

ويفرض الواقع التونسي بجدية إجراء إصلاحات عاجلة في ظل وجود عدة ملفات حارقة، فضلا عن تدهور اقتصادي ومالي ومشهد سياسي مازوم تغذيه المشاحنات والتجاذبات.

ودعا حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، حكومة هشام المشيشي، إلى "مواصلة الإصلاحات التي بدأتها الحكومة السابقة (حكومة إلياس الفخفاخ)، وإلى فتح حوار اقتصادي واجتماعي موسع يهدف إلى توحيد الصف الوطني حول ثوابت وبرنامج إنقاذ وطني"، اعتبره الحزب "الكفيل باسترجاع ثقة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين في الدولة".



باسل الترجمان
من بريد عرقلة حكومة المشيشي سيشتمل العواقب
معز الجودي
الفخفاخ كان له حزام سياسي لكنه لم يحسن استغلاله

زيارة الوفد الليبي إلى القاهرة تثمر تحرير عدد من المختطفين المصريين

القاهرة - أعلنت السلطات المصرية، إعادة مواطنين إلى البلاد كانوا مختطفين في ليبيا، في خطوة تشكل حسب مراقبين إحدى نتائج زيارة الوفد التابع لطرابلس إلى مصر في الأونة الأخيرة، وتعكس تنسيقا أمنيا هدفه طماننة القاهرة بشأن الميليشيات التي ستعيد نشرها في سرت والغرب الليبي، وقد تشكل خطرا على العمالة المصرية هناك.

وأوردت وكالة الأنباء الرسمية بمصر، خبرا مقتضيا بعنوان "الإفراج عن مصريين مختطفين في ليبيا، وإعادتهم للبلاد مرة أخرى". وأوضح أن "الأجهزة المعنية في ليبيا (لم تسمها أو تعلن انتماءها) تمكنت من تحرير عدد من المواطنين المصريين سبق اختطافهم، وإعادتهم إلى مصر".

وقالت إن ذلك "في إطار الجهود لتأمين وحماية المواطنين المصريين بليبيا، وبالتنسيق مع السلطات الأمنية الليبية". وتشكل إعادة رعايا مصريين إلى بلادهم أولى نتائج الحوار الذي استضافته القاهرة مؤخرا، والذي أبدت فيه انفتاحا